

Distr.: General
22 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 16 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150

160824 010824 24-13380 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

موجز

في هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة 137/78 يجري تحليل تطور المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الديون الخارجية في البلدان النامية في عام 2023، ويتم تسليط الضوء على الاختلافات بين المناطق النامية. ولا تزال التكاليف المرتفعة لخدمة الديون تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن مبادلات الديون السيادية ببرامج التنمية تتيح للبلدان النامية فرصة لخلق بعض الحيز المالي وتوجيه الأموال إلى الأولويات الإنمائية، فإنها ليست الأداة الرئيسية لإعادة هيكلة الديون، ولا ينبغي النظر فيها إلا عندما لا تتوفر خيارات أكثر ملاءمة وحيثما تتماشى هذه المبادلات مع الأولويات الإنمائية الوطنية وتعززها. ويقدم التقرير توصيات سياساتية لمعالجة التحديات المتصلة بديون البلدان النامية، بما في ذلك مبادلات الديون ببرامج التنمية.

أولا - مقدمة

1 - أظهرت التحديات المتصلة بالديون وأزمة التنمية التي تواجهها البلدان النامية علامات تباين بين المناطق والمجموعات منذ التقرير السابق (A/78/229). ففي معظم البلدان المنخفضة الدخل والأسواق الجديدة، تستنزف تكاليف الديون المرتفعة الموارد العامة الحيوية من التنمية، حيث ارتفع عدد البلدان التي يشكل فيها الإنفاق على الفوائد 10 في المائة أو أكثر من الإيرادات العامة من 29 بلدا في عام 2010 إلى 54 بلدا في عام 2023. ويعيش ما لا يقل عن 3,3 بلايين شخص في بلدان تنفق على مدفوعات الفائدة أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم⁽¹⁾.

2 - ووفقا لإطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على تحمّل الديون، فإن نصف البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (34 بلدا من أصل 68 بلدا) كانت إما معرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من تلك الحالة في شباط/فبراير 2024⁽²⁾. والتحديات المتصلة بالقدرة على تحمّل الديون واسعة الانتشار، حيث أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن 42 بلدا من أصل 66 بلدا ستتجاوز عتبات الملاءة فيما يتصل بالديون الخارجية في السنوات الخمس المقبلة إذا ما أرادت تأمين تمويل خارجي للاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس⁽³⁾. وأظهرت دراسة أخرى أن تكاليف خدمة الدين العام الخارجي ستتجاوز احتياجات الاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة غير المتعلقة بالمناخ في 92 بلدا من أصل 120 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في عام 2024⁽⁴⁾.

3 - وتحدث أزمة التنمية الحالية في سياق نظام مالي عالمي أصبح منفصلا بشكل متزايد عن الأولويات الإنمائية، على النحو الذي أكدته التقارير السابقة⁽⁵⁾. ومنذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقامت أوجه عدم المساواة النظامية بسبب عاملين. أولا، أعاقت الأزمات المتتالية - بما فيها الجائحة، والأزمة المناخية المتفاقمة، وأزمة تكاليف المعيشة، والنزاعات والتوترات الجيوسياسية المتنامية - على نحو تراكمي قدرة البلدان النامية على توليد عائدات التصدير لخدمة ديونها الخارجية. وثانيا، أدى تشديد السياسات النقدية الذي بلغ أقصاه منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض قيمة العملات وفقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق، مما أسفر عن تقادم مخاطر القدرة على تحمّل الديون في البلدان النامية⁽⁶⁾.

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "A world of debt: a growing burden to global prosperity", 2024.

(2) انظر <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf>.

(3) Marina Zucker-Marques and others, *Defaulting on Development and Climate: Debt Sustainability and the Race for the 2030 Agenda and Paris Agreement* (Boston, London and Berlin; Boston University Global Development Policy Center, Centre for Sustainable Finance of SOAS University of London (and Heinrich Böll Foundation), 2024.

(4) Lara Merling and others, "The rising cost of debt: an obstacle to achieving climate and development goals", paper prepared for the Center for Economic and Policy Research, Washington, D.C., May 2024.

(5) A/78/229 و A/77/206.

(6) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

4 - ومع ذلك، لم تتأثر جميع البلدان النامية المتكاملة ماليا بنفس القدر. فقد أظهرت معظم اقتصادات الأسواق الناشئة قدرة على الصمود، بينما كانت اقتصادات الأسواق الجديدة هي الأكثر تضرراً⁽⁷⁾. واستمر الوضع في التدهور في عام 2023. وفقدت سندات سيادية إضافية غير استثمارية في الأسواق الجديدة إمكانية الوصول إلى الأسواق⁽⁸⁾، وبلغ صافي إصدار سندات الديون الدولية صفراً تقريباً⁽⁹⁾.

5 - وتحسنت الظروف المالية العالمية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى آذار/مارس 2024، بفضل التوقعات لخفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وبلغت مبيعات السندات السيادية 45,5 بليون دولار في الربع الأول من عام 2024، وهو رقم قياسي بالنسبة للربع الأول من العام. ومع ذلك، ظلت إمكانية الوصول إلى الأسواق غير متكافئة، حيث شكلت السندات السيادية ذات التصنيف الاستثماري للأسواق الناشئة الجزء الأكبر من الإصدارات. كما استعادت بعض السندات السيادية للأسواق الجديدة إمكانية الوصول إلى الأسواق ولكن بعلاوات باهظة، الأمر الذي سيكون له آثار ضارة على ديناميات الديون في المستقبل، لا سيما في ظل ركود الصادرات⁽¹⁰⁾.

6 - وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي أظهر مرونة في عام 2023، حيث نما بنسبة 3,2 في المائة، فإن حجم التجارة العالمية زاد بنسبة 0,3 في المائة فقط، وكان نمو تجارة البضائع سلبياً وانخفضت أسعار السلع الأساسية. وإثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة للحرب في أوكرانيا، شهدت أسواق السلع الأساسية انخفاضاً واسع النطاق في الأسعار في عام 2023، حيث سُجِّل أكبر انكماش في أسعار الطاقة⁽¹¹⁾.

7 - وكانت هذه القدرة على الصمود قائمة إلى حد كبير على النمو في الولايات المتحدة، حيث أدى الأداء الاقتصادي الأفضل من المتوقع خلال الربع الأول من عام 2024 إلى حدوث تحول في توقعات السوق. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، كان المستثمرون العالميون يتوقعون تأجيل خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في عام 2024⁽¹²⁾. ونتيجة لذلك، ساءت الظروف المالية العالمية مرة أخرى، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الذي تسبب في ضغوط أسفرت عن انخفاض قيمة عملات البلدان النامية⁽¹³⁾. واستجابة لذلك، تدخلت بعض البلدان النامية في أسواق العملات، بل رفعت أسعار الفائدة الأساسية، وهو إجراء يرتبط عادة

(7) تقرير التجارة والتنمية 2023: النمو، والدين، والمناخ - إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

(8) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2024* (Washington, D.C., 2024)

(9) IMF, *Global Financial Stability Report: The Last Mile – Financial Vulnerabilities and Risks* (Washington, D.C., 2024).

(10) تقرير التجارة والتنمية 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(11) IMF, *World Economic Outlook: Steady but Slow – Resilience amid Divergence* (Washington, D.C., 2024); UNCTAD, “Trade and Development Report update” (April 2024).

(12) Kate Duguid and Harriet Clarfelt, “Investors price in growing chance of another Federal Reserve interest rate rise”, *Financial Times*, 23 April 2024.

(13) Joseph Cotterill, Cheng Leng and Leo Lewis, “Asia’s central bankers struggle to contain strong US dollar”, *Financial Times*, 19 April 2024.

بتثبيت النمو المحلي والإيرادات الحكومية، وذلك من أجل التخفيف من التكاليف المرتفعة لخدمة الديون الخارجية⁽¹⁴⁾.

8 - وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة لم يكن قويا كما أشارت البيانات الأولية، فإن البيانات الصادرة في نهاية نيسان/أبريل 2024 أظهرت زيادة في التضخم. وأشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أنه سيُبقي على سعر الفائدة في البلد عند مستوى أعلى لفترة أطول في اجتماعه المعقود في أيار/مايو 2024، بما يتماشى مع توقعات السوق⁽¹⁵⁾. ومع ذلك، فقد زادت شهية المستثمرين العالميين للمخاطرة مجددا بعد ذلك، مما ضمن ارتفاع قيمة بعض عملات الأسواق الناشئة⁽¹⁶⁾.

9 - وتتسم توقعات الاقتصاد الكلي العالمي بالتقلب والتحديات، مع تُوَفق آثار سلبية على القدرة على تحمّل الديون وآفاق التنمية في البلدان النامية. ومن المتوقع حدوث تقلبات في الأوضاع المالية العالمية على مدار العام، وذلك وفقا لتوقعات السوق المتصلة ببيانات التضخم والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. ويمكن أن يؤدي تصاعد النزاعات إلى زيادة المخاطر السيادية على البلدان النامية، بما في ذلك اقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسية⁽¹⁷⁾. وفي حالة عدم وجود توترات جيوسياسية إضافية، من المتوقع أن تتخفف أسعار السلع الأساسية بنسبة 3 في المائة في عام 2024⁽¹⁸⁾، وقد يؤدي استمرار الاضطرابات في التجارة والشحن إلى تقييد نمو الأحجام. أما التوقعات المتوسطة الأجل للنمو العالمي فهي في أدنى مستوياتها منذ عقود، مع تباطؤ وتيرة التقارب في البلدان النامية⁽¹⁹⁾.

10 - وإيجاد حل لأزمة التنمية المستمرة أمر ملح للغاية. فالمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن غير كافية وغير ملائمة للتغلب على التحديات التي تواجهها العديد من البلدان النامية. ويقع عدد متزايد من البلدان النامية في شرك حلقة مفرغة يتم فيها تأجيل الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية لصالح خدمة الديون الخارجية، مما يجعل تلك البلدان أكثر عرضة للصدمة المناخية، ويؤخر جهود التنمية، ويدعم المديونية. وفي الفرع الأخير من هذا التقرير، تُقدّم توصيات سياساتية للمساعدة في كسر هذه الحلقة.

A. Anantha Lakshmi, "Indonesia raises interest rates to support sliding rupiah", *Financial Times*, 24 (14) April 2024.

Claire Jones and Kate Duguid, "Federal Reserve chair Jay Powell signals interest rates will remain (15) higher for longer", *Financial Times*, 1 May 2024.

Kevin Simauchi and Andras Gergely, "Emerging market currencies extend their steepest rally this (16) year", *Bloomberg*, 6 May 2024.

(17) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

(18) World Bank, *Commodity Markets Outlook: April 2024* (Washington, D.C., 2024).

(19) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي.

ثانيا - الاتجاهات الرئيسية في القدرة على تحمّل الدين الخارجي⁽²⁰⁾

11 - بلغت أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية⁽²¹⁾ مستوى قياسيا عند 11,4 تريليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 3,4 في المائة⁽²²⁾. وسيركز هذا الفرع على الاتجاهات المتعلقة بأرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية، باستثناء الصين، والتي ارتفعت بنسبة 2,6 في المائة لتصل إلى 8,9 تريليونات دولار في عام 2023 (انظر الشكل الأول). وتعكس الزيادة الطفيفة في أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية تطوّرين مختلفين عن الاتجاهات التي لوحظت في عام 2022.

12 - فأولا، نمت الديون الخارجية الطويلة الأجل بنسبة 3,1 في المائة (مقارنة بانخفاض بنسبة 0,6 في المائة في عام 2022) على الرغم من الظروف المالية العالمية المعاكسة (انظر الفرع الأول أعلاه). وكان المحرك الرئيسي لهذا النمو هو الزيادة بنسبة 3,9 في المائة في الديون الخاصة غير المضمونة (مقارنة بانخفاض بنسبة 0,2 في المائة في عام 2022)، وهو ما يمكن تفسيره، جزئيا، بالاستفادة من أسواق رأس المال الدولية من قِبَل الشركات ذات التصنيف الاستثماري من اقتصادات الأسواق الناشئة، وإن كان ذلك بأسعار فائدة أعلى مما كانت عليه في عام 2022. وكان المحرك الثاني هو الارتفاع الذي شهدته الديون العامة والديون المضمونة حكوميا بنسبة 2,4 في المائة (مقارنة بانخفاض بنسبة 0,9 في المائة في عام 2022). ولم يكن لمعدلات النمو أثر يُذكر في تكوين الديون الطويلة الأجل، حيث شكلت الديون الخاصة غير المضمونة 47,4 في المائة منها والديون العامة والديون المضمونة حكوميا نسبة 52,6 المتبقية في عام 2023.

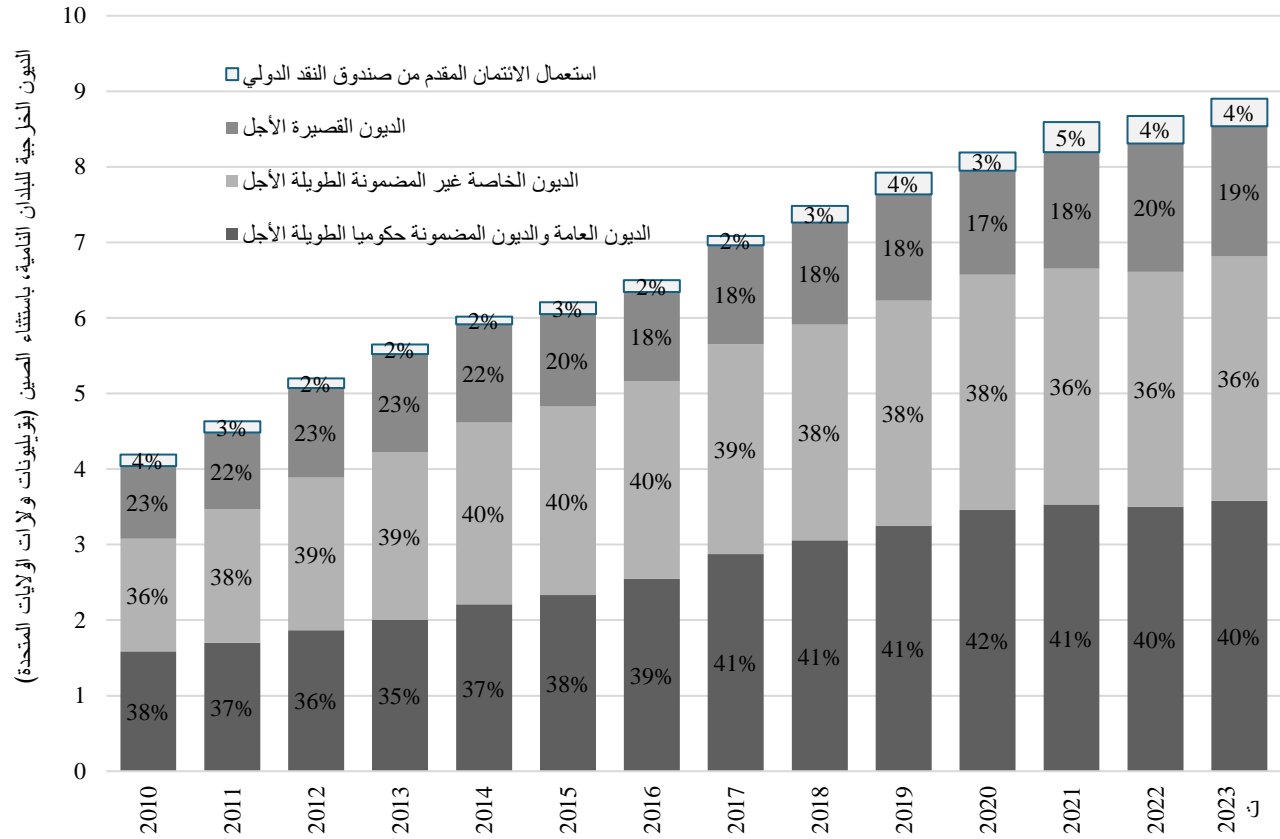
13 - وثانيا، ازدادت الديون القصيرة الأجل أيضا ولكن بوتيرة أبطأ بكثير بلغت نسبتها 1,5 في المائة. ويتناقض هذا الأداء مع الزيادة البالغة 10,1 في المائة في عام 2022، ويعكس في المقام الأول ضعف الطلب على الائتمان التجاري في بيئة تتسم بتباطؤ التجارة العالمية (انظر الفرع الأول أعلاه). وبالتالي، ارتفعت حصة الديون الطويلة الأجل لأول مرة منذ جائحة كوفيد-19 لتصل إلى 76,6 في المائة مقارنة بالديون القصيرة الأجل البالغة 19,4 في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية.

(20) جميع الأرقام المذكورة في هذا الفرع هي حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وأرقام عام 2023 هي تقديرات لأمانة الأونكتاد.

(21) وفقا لتصنيف الأونكتاد.

(22) تشير معدلات النمو إلى الفرق مقارنة بالعام السابق، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الاتجاهات في تكوين مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية، 2010-2023



المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استنادا إلى تقديرات البنك الدولي.

المختصر: ت، تقديرات.

14 - وبالإضافة إلى التدفقات الصافية للديون الجديدة، قد ترتبط التغييرات في أرصدة الديون أيضا بالتغييرات الصافية في متأخرات الفوائد أو رسملة الفوائد أو إلغاء الديون أو غيرها من آليات خفض الديون، وآثار التقييم المتبادل بين العملات⁽²³⁾.

15 - وتدهورت الملاءة الخارجية للبلدان النامية في عام 2023 للمرة الأولى منذ عام 2020. وكان هذا التدهور متوقعا، حيث إن التحسينات التي لوحظت في عامي 2021 و 2022 كانت مرتبطة بعوامل دورية وغير هيكلية، بما في ذلك انتعاش الطلب على صادرات البلدان النامية بعد جائحة كوفيد-19 والطفرة في أسعار السلع الأساسية في عام 2022. وارتفعت نسبة مجموع الديون الخارجية إلى الصادرات من 104 في المائة في عام 2022 إلى 111,3 في المائة في عام 2023، مع نمو مجموع الديون الخارجية وتراجع عائدات الصادرات. وأثر ضعف التجارة العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية (انظر الفرع الأول

(23) انظر World Bank, *International Debt Statistics 2022* (Washington, D.C., 2021). ووفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بإحصاءات الديون الدولية، يمثل الدولار حوالي 70 في المائة من الديون الخارجية للبلدان النامية، يليه اليورو (12 في المائة) والين (3 في المائة).

أعلاه) تأثيراً كبيراً على عائدات صادرات البلدان النامية، حيث يعتمد 95 بلداً من أصل 142 بلداً (66,9 في المائة) على السلع الأساسية⁽²⁴⁾. وارتفع المؤشر الثاني للملاءة الخارجية، وهو نسبة مجموع خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات، من 13,5 في المائة في عام 2022 إلى 15,2 في المائة في عام 2023. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات الذي سبقت الإشارة إليه وزيادة بنسبة 9,3 في المائة في تكاليف خدمة الديون الخارجية - وهي الأعلى منذ عام 2019. وجاءت هذه الزيادة الأخيرة نتيجة لارتفاع تكاليف كل من الديون الجديدة والديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة. ومع ذلك، فإن كلا مؤشري الملاءة الخارجية أقل من المستويات الاستثنائية التي تحققت في عام 2020.

16 - وتدهورت الملاءة الخارجية للقطاع العام أيضاً في عام 2023، وإن كان بدرجة أقل. وارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية من 7,2 في المائة في عام 2022 إلى 7,6 في المائة في عام 2023، حيث تجاوزت تكاليف خدمة الديون الإيرادات الحكومية.

17 - وزادت السيولة الخارجية للبلدان النامية (نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل) من 244,3 في المائة في عام 2022 إلى 257,3 في المائة في عام 2023، حيث فاقت الزيادات في الاحتياطيات الدولية الديون القصيرة الأجل. ووصلت نسبة السيولة إلى أعلى مستوى لها في عام 2020، حيث بلغت 315,8 في المائة.

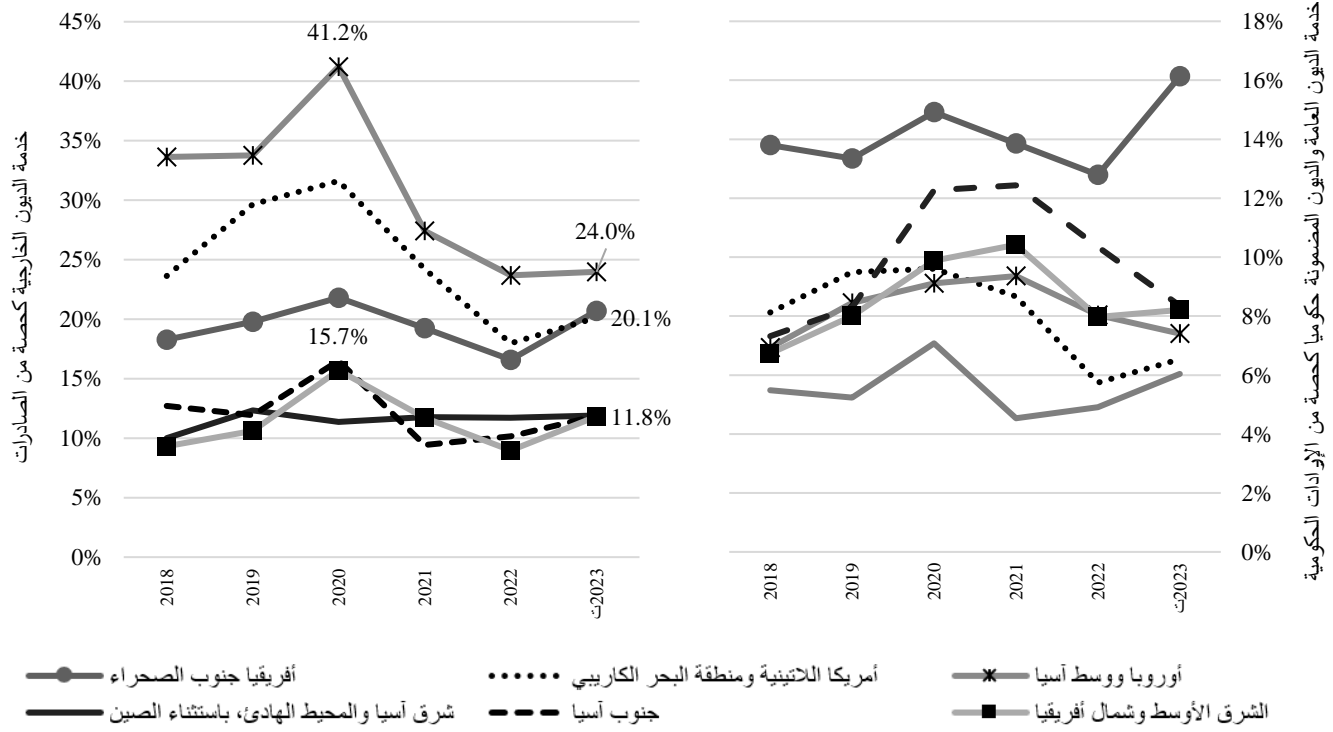
ألف - اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية حسب مناطق البلدان النامية

18 - تدهورت القدرة على تحمّل الديون الخارجية - مقيسة بنسبة تكاليف خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات - أو كانت ثابتة في جميع المناطق في عام 2023 (انظر الشكل الثاني (الجزء الأيسر))، ونجم ذلك عن انخفاض في عائدات التصدير في جميع المناطق تقريبا وسط انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، وضعف الطلب الخارجي، وزيادة كبيرة في مجموع تكاليف خدمة الديون في جميع المناطق باستثناء منطقة واحدة. وتباينت الاتجاهات في الملاءة الخارجية للقطاع العام (انظر الشكل الثاني (الجزء الأيمن)) في جميع المناطق. وبالمقارنة مع عام 2022، تحسنت نسب السيولة الخارجية الإقليمية أو كانت مستقرة.

(24) حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

الشكل الثاني

الاتجاهات في نسب خدمة الديون في البلدان النامية، 2018-2023



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المختصر: ت، تقديرات.

19 - وارتفع النمو الاقتصادي في شرق آسيا والمحيط الهادئ من 3,5 في المائة في عام 2022 إلى 4,8 في المائة في عام 2023⁽²⁵⁾. وبلغ مجموع أرصدة الديون الخارجية 2,2 تريليون دولار، باستثناء الصين (4,7 تريليونات دولار بما في ذلك الصين) في عام 2023. وشكلت الديون الخارجية طويلة الأجل 72 في المائة من المجموع، وهي أقل حصة في أي منطقة. وارتفعت حصة الديون الخاصة غير المضمونة في تلك الديون من 68 في المائة في عام 2022 إلى 69,4 في المائة في عام 2023، وهي أعلى نسبة في أي منطقة. وباستثناء الصين، تدهورت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات ونسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات في عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف أداء الصادرات الذي يعكس جزئياً عودة الطلب على السلع نسبة إلى الخدمات إلى الحالة الطبيعية في أعقاب جائحة كوفيد-19⁽²⁶⁾. وكانت المنطقة هي الوحيدة التي انخفض فيها إجمالي خدمة الديون الخارجية (بنسبة 2,5 في المائة) حتى مع نمو أرصدة الديون الخارجية بنسبة 3,6 في المائة. وقد يرتبط هذا الاتجاه بالحصة الأكبر من جهات الإصدار السيادية

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2024: Boosting affordable and longer-term financing for governments* (Bangkok, 2024)

Regional Economic Outlook: Asia and Pacific – Steady Growth amid Diverging Prospects IMF, (26) (Washington, D.C., 2024)

ذات التصنيف الاستثماري مقارنة بالمناطق الأخرى. وتحسنت الملاءة الخارجية للقطاع العام، حيث انخفضت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية من 10,3 في المائة في عام 2022 إلى 8,3 في المائة في عام 2023 بسبب انخفاض كبير (16,2 في المائة) في خدمة الديون وزيادة طفيفة في الإيرادات الحكومية (3,9 في المائة). وتحسنت نسبة السيولة الاحتياطية بشكل طفيف لتصل إلى 184,6 في المائة.

20 - وازداد النمو الاقتصادي في أوروبا ووسط آسيا إلى 3,3 في المائة في عام 2023 بعد أن كان 1,5 في المائة في عام 2022، ولكن بشكل متفاوت. فباستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تباطأ النمو في المنطقة إلى 3,1 في المائة في عام 2023 بعد أن كان 4,8 في المائة في عام 2022 بسبب الانخفاض الحاد في مستويات النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين في منطقة اليورو، وتشدّد الشروط المالية، واستمرار آثار أزمة تكاليف المعيشة. وعانى مُصدِّرو السلع، وخاصة منتجي الطاقة، من انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية وتباطؤ الانتعاش في الصين⁽²⁷⁾. وارتفع مجموع أرصدة الديون الخارجية بنسبة 6,6 في المائة في عام 2023، وهي أعلى زيادة في أي منطقة، حيث بلغ 793,3 بليون دولار، كان منها 73,3 في المائة في شكل ديون خارجية طويلة الأجل. وضمن الديون طويلة الأجل، شكلت الديون الخاصة غير المضمونة نسبة أعلى من الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (57,8 في المائة مقارنة بما نسبته 42,2 في المائة)، حيث ارتفعت بنسبة 5,6 في المائة في عام 2023. كما نمت الديون القصيرة الأجل بوتيرة أسرع (9,5 في المائة)، لتصل إلى 197,5 بليون دولار. وتدهورت مؤشرات الملاءة الخارجية في عام 2023، حيث ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى 24 في المائة - وهي أعلى نسبة في أي منطقة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 7,4 في المائة بسبب النمو السريع نسبياً في الإيرادات الحكومية. وفي الوقت نفسه، كانت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل هي الأدنى في أي منطقة، حيث انخفضت إلى 118,6 في المائة في عام 2023.

21 - وتباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 3,8 في المائة في عام 2022 إلى 2,2 في المائة في عام 2023⁽²⁸⁾. ونما إجمالي الديون الخارجية في المنطقة بنسبة 2,5 في المائة، ليصل إلى 2,7 تريليون دولار في عام 2023. ونمت الديون القصيرة الأجل بوتيرة أسرع بنسبة 5,5 في المائة بينما نمت الديون طويلة الأجل بنسبة 2,1 في المائة، مع زيادة الديون الخاصة غير المضمونة بنسبة 3 في المائة والديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 1,3 في المائة. وظلت حصة الديون طويلة الأجل من المجموع الكلي مستقرة تقريباً عند نسبة 81 في المائة (وهي أعلى نسبة في أي منطقة)، حيث بلغت نسبة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 51 في المائة. ونمت كل من خدمة الديون الخارجية وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بشكل كبير في عام 2023، مما أدى إلى تدهور مؤشرات الملاءة المالية. وبلغت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات 20,1 في المائة في عام 2023، وهي ثالث أعلى نسبة بعد أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا ووسط آسيا. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة السيولة الاحتياطية بشكل طفيف إلى 262,9 في المائة في عام 2023.

World Bank, *Europe and Central Asia Economic Update: Unleashing the Power of the Private Sector* (27) (Washington, D.C., 2024).

. *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024) (28)

22 - وانخفض النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل حاد، من 6,1 في المائة في عام 2022 إلى 1,9 في المائة في عام 2023، مع انخفاض أسعار النفط وقيام الدول الأعضاء في منظمة أوبك بلاس بخفض الإنتاج⁽²⁹⁾. وارتفع مجموع الديون الخارجية بنسبة 0,9 في المائة في عام 2023، ليصل إلى 1,4 تريليون دولار. وشكلت الديون الطويلة الأجل 77 في المائة من مجموع الديون الخارجية، حيث بلغت نسبة الديون الخاصة غير المضمونة 30 في المائة من الديون الطويلة الأجل. وتوسعت الديون الخاصة غير المضمونة بنسبة 10,6 في المائة في عام 2023 مقارنة بنمو قدره 0,3 في المائة فقط في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً. وتراجعت الديون القصيرة الأجل بنسبة 5,8 في المائة لتصل إلى 266,8 بليون دولار في عام 2023. وازدادت بشكل ملحوظ كل من خدمة الديون الخارجية وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً في حين انخفضت عائدات التصدير بسبب انخفاض أسعار النفط. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات لتصل إلى 11,8 في المائة ونسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 7,4 في المائة، مقارنة بعام 2022. وتحسنت نسبة السيولة الاحتياطية بشكل طفيف، حيث ارتفعت إلى 471 في المائة في عام 2023، وهي أعلى نسبة بين المناطق النامية.

23 - وتباطأ النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء من 4 في المائة في عام 2022 إلى 3,4 في المائة في عام 2023. وواجهت المنطقة مخاطر كبيرة تتعلق بالقدرة على تحمّل الديون الخارجية⁽³⁰⁾. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، كان 19 بلداً من أصل 35 بلداً من البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لخطر الوصول إلى تلك الحالة في نهاية عام 2023⁽³¹⁾. وارتفعت أرصدة الديون الخارجية للمنطقة بشكل طفيف بنسبة 1,7 في المائة، لتصل إلى 861,1 بليون دولار في عام 2023. وارتفعت الديون الخارجية الطويلة الأجل بنسبة 2,8 في المائة في عام 2023، وشكلت 78,7 في المائة من المجموع، وهي نسبة أقل فقط من النسبة المسجلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشكلت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 74 في المائة من هذه الديون، وهي أعلى حصة في أي منطقة. وفي حين انخفضت الديون القصيرة الأجل بنسبة 5,3 في المائة، ارتفع كل من مجموع خدمة الديون الخارجية وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بأعلى وتيرة في أي منطقة، وهو ما ارتبط بهيمنة الديون السيادية غير الاستثمارية في الأسواق الجديدة التي تضررت بشكل خاص من الظروف المالية العالمية المعاكسة. وارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات من 16,6 في المائة إلى 20,7 في المائة في عام 2023، وهي نسبة لا تقل سوى عن أوروبا ووسط آسيا. وارتفعت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية من 12,8 في المائة إلى 16 في المائة، وهي أعلى نسبة في أي منطقة. وتحسنت نسبة السيولة الاحتياطية بشكل طفيف في عام 2023، حيث ارتفعت إلى 171,2 في المائة.

World Bank, *Middle East and North Africa Economic Update: Conflict and Debt in the Middle East (29) and North Africa* (Washington, D.C., 2024)

(30) تقرير التجارة والتنمية 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa – A Tepid and Pricey Recovery* (Washington, D.C., 2024)

24 - ونما اقتصاد جنوب آسيا بنسبة تُقدَّر بنحو 5,3 في المائة في عام 2023، بفضل التوسع القوي في الهند، التي هي الاقتصاد الأسرع نمواً من بين الاقتصادات الكبيرة في العالم⁽³²⁾. وقد عانت المنطقة من انخفاض حاد في قيمة العملات بعد الجائحة وواجهت ضغوطاً في ميزان المدفوعات⁽³³⁾. وبلغت أرصدة الديون الخارجية 943 بليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 2,6 في المائة مقارنة بعام 2022. وشكلت الديون الطويلة الأجل 77,7 في المائة من الإجمالي، ومن بين هذه الديون، نمت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بمعدل أسرع من الديون الخاصة غير المضمونة في عام 2023 وشكلت 59 في المائة من الإجمالي. وزادت كل من خدمة الديون الخارجية وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً زيادة سريعة. وكما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، يوجد في المنطقة بلدان ذات أسواق جديدة غير استثمارية شهدت زيادة حادة في فروق عائدات السندات. وزادت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات لتصل إلى 11,9 في المائة، ونسبة الديون العامة والديون غير المضمونة حكومياً لتصل إلى 6 في المائة في عام 2023. وارتفعت نسبة السيولة الاحتياطية من 376,2 في المائة في عام 2022 إلى 403,6 في المائة في عام 2023، وهي ثاني أعلى نسبة في المناطق النامية بعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

باء - الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية: أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

25 - تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً قد نما بنسبة 4,4 في المائة في عام 2023، بزيادة عن النسبة البالغة 3,4 في المائة في عام 2022، ولكنها تظل أقل بكثير من هدف النمو البالغ 7 في المائة المحدد في خطة عام 2030. واستمر تقلب أسعار السلع الأساسية في تقويض آفاق النمو في 38 بلداً من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً المصنفة كالاقتصادات معتمدة على السلع الأساسية⁽³⁴⁾. وتدهورت القدرة على تحمّل الديون الخارجية لهذه المجموعة من البلدان بشكل كبير في عام 2023، حيث زاد إجمالي الديون الخارجية بنسبة 5 في المائة تقريباً ليصل إلى 577,6 بليون دولار. وازدادت خدمة الديون الخارجية وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة تزيد عن 50 في المائة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي في السندات السيادية غير الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، انخفضت الصادرات والإيرادات الحكومية بنحو 6 في المائة. وتدهورت مؤشرات الملاءة الخارجية، إذ ارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات إلى 25,4 في المائة في عام 2023 بعد أن كانت 15,9 في المائة في عام 2022، وهي أعلى بكثير من المستوى المتوسط البالغ 15,3 في المائة للبلدان النامية باستثناء الصين. واستمر احتياطي السيولة لدى المجموعة في اتجاهه التنازلي، حيث انخفض إلى 234,1 في المائة في عام 2023.

26 - وقد استفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية من العودة القوية لتدفقات السياحة الوافدة في عام 2022، لكن النمو الاقتصادي تباطأ من 4,5 في المائة إلى ما يُقدَّر بنحو 2,3 في المائة في عام 2023⁽³⁵⁾. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لهذه المجموعة من البلدان سلبية بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ وتقلبات أسعار النفط، وهو ما يؤثر على كل من تدفقات السياحة الوافدة وأسعار المستهلكين⁽³⁶⁾.

(32) *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024)

(33) World Bank, *South Asia Development Update: April 2024 – Jobs for Resilience* (Washington, D.C., 2024)

(34) *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024)

(35) التصنيف التحليلي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد.

(36) *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024)

وكما في حالة أقل البلدان نمواً، تدهورت حالة القدرة على تحمّل الديون الخارجية لهذه المجموعة في عام 2023. وفي الوقت الذي نما فيه مجموع الديون الخارجية والديون العامة والديون المضمونة حكومياً والديون الخاصة غير المضمونة والديون القصيرة الأجل بشكل معتدل، ارتفعت خدمة الديون الخارجية بنسبة تزيد عن 50 في المائة وخدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 33,4 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات ونسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ إلى 20,3 في المائة و 17,1 في المائة، على التوالي. وعلى الرغم من أن هاتين النسبتين أقل من النسبتين المسجلتين في أقل البلدان نمواً، فإنهما لا تزالان أعلى من متوسط البلدان النامية، باستثناء الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض السيولة الاحتياطية يجعل هذه المجموعة أكثر تأثراً نسبياً بالصدمات المالية الخارجية من أقل البلدان نمواً، حيث انخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل إلى 133,1 في المائة في عام 2023.

ثالثاً - مبادلات الديون السيادية ببرامج التنمية

27 - تُستخدم مبادلات الديون السيادية ببرامج التنمية بهدف خلق حيز مالي لتعبئة الموارد للاستثمار في مشاريع أو مبادرات محددة الأهداف وموجهة نحو التنمية. وقد أدت مبادلات الديون بتدابير حفظ البيئة التي أُجريت مؤخراً إلى تعبئة مبالغ أكبر بشكل متزايد لتمويل مبادرات حفظ الطبيعة في البلدان النامية، مما أثار الاهتمام بإمكانية استخدامها كأداة في مجموعة أوسع من الابتكارات لتعبئة التمويل الإنمائي الذي تشتد الحاجة إليه في القطاعات التي تعاني من نقص التمويل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وأعد هذا الفرع استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة 44 من قرارها 137/78.

28 - ولدى البلدان النامية مجموعة من أدوات التمويل المتاحة لها عند النظر في تمويل الأولويات والأهداف الإنمائية. وبشكل عام، تُعتبر المنح والقروض الميسرة غير المشروطة المصادر الخارجية المفضلة لتمويل التنمية. وبالنسبة للبلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى أسواق رأس المال والتي لا تملك سوى فرص ضئيلة أو معدومة للحصول على التمويل الميسر أو المنح، فإن الخيار المفضل التالي هو تخفيف عبء الديون، الذي غالباً ما يتسم بمحدودية توافره والأهلية اللازمة للوصول إليه. وعلاوة على ذلك، قد لا ترغب البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال في اللجوء إلى هذا الخيار بسبب مخاطر خفض التصنيف الائتماني والتكاليف المترتبة على سمعتها.

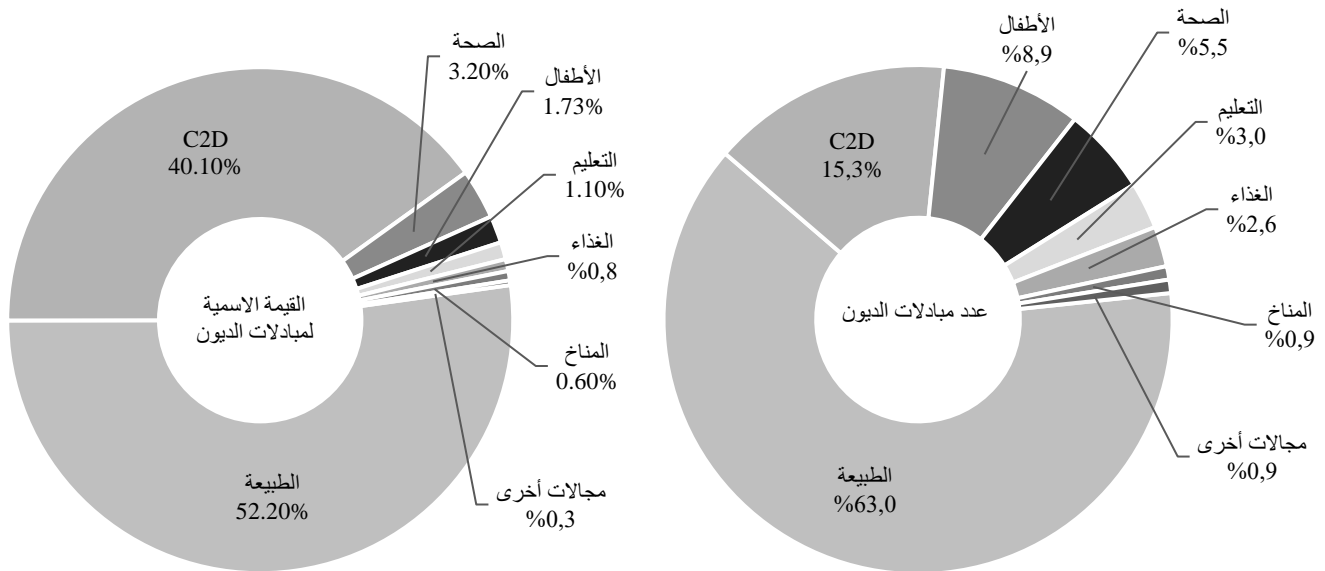
29 - وقد تنظر البلدان من الناحية العملية في مبادلات الديون السيادية ببرامج التنمية (يُشار إليها فيما يلي بـ "مبادلات الديون") كنوع واحد من الأدوات المالية في مجموعة أدوات تمويلية أوسع، خاصة عندما لا تتوفر خيارات تحظى بتفضيل أكبر. وينبغي أن يركز هذا الاعتبار على الأولويات الوطنية وأن تكون هناك مجموعات مشاريع مرتبطة به. فعلى سبيل المثال، عادة ما تطلق مبادلات الديون سلسلة من التدفقات المالية التي يمكن التنبؤ بها والتي تتناسب بقدر أكبر البرامج التي تعاني من نقص التمويل بدلاً من المبالغ الرأسمالية الكبيرة الأولية.

30 - ومنذ عام 1987، تم تنفيذ مبادلات الديون لخلق حيز مالي في مجالات مختلفة، بما فيها التعليم والصحة ونماء الطفل والغذاء والمناخ والطبيعة والحد من الفقر⁽³⁷⁾.

31 - وتقدم البيانات التي جمعها الأونكتاد عن 235 عملية مبادلة ديون بقيمة إجمالية تبلغ 11,5 بليون دولار بعض الأفكار عن تطور ممارسات مبادلة الديون بين عامي 1987 و 2023. وكان لمبادلات الديون بتدابير حفظ البيئة أكبر قيمة اسمية إجمالية من بين الفئات التي تمت دراستها على مدار الفترة بأكملها (انظر الشكل الثالث). وقد أبرم عدد من الدول مثل هذه المبادلات، بما في ذلك بربادوس في عام 2022 (150 مليون دولار)، وبليز في عام 2021 (580 مليون دولار)، وإكوادور في عام 2023 (1,6 بليون دولار)، وغابون، أيضا في عام 2023 (500 مليون دولار) - وجميعها كانت استثناءات ملحوظة من حيث متوسط القيمة الاسمية لمبادلات الديون. وبشكل عام، كانت القيمة الاسمية لمبادلات الديون منخفضة نسبيا، بمتوسط قدره 25 مليون دولار لمبادلات الديون بتدابير حفظ البيئة و 35 مليون دولار لمبادلات الديون المتعلقة بالمناخ. وبلغ متوسط القيمة الاسمية للمبادلات المتعلقة بالصحة 28 مليون دولار.

الشكل الثالث

تكوين القيمة الاسمية لمبادلات الديون ببرامج التنمية حسب الغرض (الجزء الأيسر) وعددها (الجزء الأيمن)، 2023-1987



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الخاصة بمبادلات الديون.

ملاحظة: يشير رمز "C2D" إلى المبادلات الثنائية الموجهة نحو التنمية في فرنسا (عقد خفض الديون - التنمية).

32 - وتعتمد درجة تعقيد المبادلة على عدد الدائنين والوسطاء المعنيين، وتصميمها المؤسسي والشروط المفروضة على الأطراف المتعاقدة. والمبادلات الثنائية هي الأقل تعقيدا وتتطوي على اتفاق بين الدائن الرسمي والمدين السيادي، ويمكن أن يبدأها أي من الطرفين وعادة ما تنطوي على ديون غير مشمولة

Organisation for Economic Co-operation and Development, *Lessons Learnt from Experience with* (37) *Debt-for-Environment Swaps in Economies in Transition* (Paris, 2007)

بسندات. وتقع المبادلات المتعددة الأطراف في الطرف الآخر من طيف التعقيد. ويمكن أن تشمل هذه الطريقة إعادة شراء الديون القائمة وإصدار أدوات سندات جديدة. ويمكن أن تتضمن أدوات ذات أغراض خاصة وإنشاء صناديق استثمارية أو هبات وافية مكلفة بالإشراف على العائدات وإدارتها، ومؤسسات منفصلة لرصد وتقييم الأداء والعديد من البنود التعاقدية. وتترتب على مدى تعقيد مبادلة الديون آثار كبيرة على تكاليف المعاملات المرتبطة بها والحد الأدنى للحجم المطلوب لتوليد عوائد مالية إيجابية، وكذلك على الشروط. وفي حالة بعض مبادلات الديون المتعددة الأطراف، فإن إنشاء الأدوات ذات الأغراض الخاصة والهبات الوقفية يطرح اعتبارات إضافية تتعلق بالهيكل القانونية وهيكل الحوكمة لإدارة وتوزيع ورصد استخدام الأموال المحوَّلة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وقد تترتب على جميعها آثار نظمية على القدرة على تحمُّل الديون السيادية.

33 - وفي الفترة من عام 1987 إلى عام 2023، شكلت مبادلات الديون الثنائية 59 في المائة من إجمالي المبادلات المقيدة في السجلات العامة و 68 في المائة من إجمالي قيمتها الاسمية، بمتوسط قيمة اسمية قدره 57 مليون دولار. وبلغ متوسط القيمة الاسمية للمبادلات المتعددة الأطراف ما يقرب من 38 مليون دولار، بما في ذلك المبادلات التي أبرمتها بليز وإكودور، ولكن عند استبعاد هذه المبادلات، ينخفض هذا المتوسط إلى أقل من 16 مليون دولار.

34 - وتُترجم الاختلافات الكبيرة في طرائق مبادلة الديون إلى اختلافات في الفوائد التي قد تحققها هذه المبادلات من حيث الموارد الإنمائية المتولدة ومدى تخفيف عبء الديون. وقد تكون مبادلات الديون مجدية عندما يكون الحيز المالي محدودا ولا يتعذر فيها تحمُّل مستويات الديون أصلا.

35 - وفي حين أن مبادلات الديون يجب أن تتضمن في أحسن الأحوال درجة من تحسين شروط الانتماء، فإنها لا ترقى لأن تكون أداة شاملة أو فعالة لإعادة هيكلة الديون وذلك أساسا بسبب قيمتها الاسمية المحدودة وتكاليف المعاملات المرتفعة. وتتسأ هذه التكاليف من أن هذه العمليات تكون حديثة نسبيا بالنسبة للعديد من البلدان (مما يؤدي إلى محدودية الخبرة بشأنها "داخل البلد" والحاجة إلى مستشارين دوليين)، ومن حجم هذه العمليات (حيث تكون منخفضة القيمة نسبيا)، والمهل الزمنية الطويلة للسماح بالتشاور والتنسيق اللازمين، والرصد والتقييم اللاحقين لضمان تحقيق الأهداف. ويشير التحليل الأولي لمبادلات الديون التي جرت مؤخرا إلى أن التكاليف المتعلقة بالمعاملات (بما في ذلك تلك المتعلقة بالضمانات والإصدار والخدمات الاستشارية الدولية المتعلقة بالهيكلة والإصدار والرصد والتقييم، فضلا عن تكاليف الموارد البشرية داخل البلد) يمكن أن تمثل 40 في المائة أو أكثر من أي فوائد مالية متولدة⁽³⁸⁾.

36 - وفي المبادلات المتعددة الأطراف التي تشمل حاملي السندات، حتى مع وجود ضمانات كاملة، سيتعين تسعير السندات الزرقاء أو آليات التمويل البديلة مع علاوات (على سبيل المثال 250 نقطة أساس) أعلى من الأسعار القياسية في الولايات المتحدة من أجل تغطية تكاليف المعاملات المرتفعة هذه. وإذا تمكنت البلدان من الوصول إلى سوق رأس المال العالمي بأسعار أقل من هذه العلاوات، فقد تشكل مبادلات الديون خيار تمويل غير فعال بالنسبة لها. وكان من الممكن أن تكون مبادلات الديون خيارا فعالا من الناحية المالية لجزء صغير نسبيا من البلدان النامية (حوالي 8 في المائة) في نهاية عام 2023. وإذا كانت علاوات

(38) وتشير تحليلات أخرى إلى أن بعض هذه التكاليف متأصلة في إدارة الالتزامات.

تمويل تكلفة المعاملات المطلوبة قد خُفِّضت، فإن عدد البلدان النامية التي كان من الممكن أن تكون المبادلات خيارا فعالا لها من الناحية المالية كان سيزداد بشكل كبير (39).

37 - ويرى مؤيدو توسيع نطاق المبادلات وزيادة حجمها بأن النتائج غير المباشرة الناجمة عن المبادلات الأكبر حجما أو الأكثر تواترا يمكن أن تؤثر إيجابا على تكلفة الاقتراض من مصادر تجارية في المستقبل إذا أدت إلى تحسين قدرة البلد على تحمّل الديون. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في الحالات التي تحل فيها مبادلة الديون محل التزام باهظ التكلفة أو التزام غير شفاف بدين ما، ويمكن تحويلها إلى العملة المحلية. ويمكن تحقيق الهدف المتمثل في توسيع نطاق مبادلات الديون بشكل رئيسي من خلال زيادة عدد البلدان المشاركة في هذه المبادلات، وزيادة عدد المبادلات التي تبرمها فرادى البلدان المدينة، ورفع القيمة الاسمية للمبادلات المبرمة.

38 - ويخضع توسيع عدد البلدان التي يمكنها المشاركة في المبادلات لمسألة خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بها. ومن المرجح أن البلدان التي تدخل في عدة مبادلات في تتابع وثيق نسبيا ستطور خبرات وقدرة مؤسسية من شأنها أن تساعد على خفض تكاليف المعاملات في المبادلات التي تُبرم لاحقا. ومع ذلك، فإن مبادلات الديون الأكثر تعقيدا التي تنطوي على عدد أكبر من الوسطاء قد تولد إمكانيات أقل لتخفيض تكاليف المعاملات بشكل كبير.

39 - والمجموعة المتنوعة من هياكل مبادلة الديون المحتملة تجعل من غير المرجح أن تستجيب وكالات التصنيف الائتماني لمبادلات الديون بشكل موحد يمكن التنبؤ به. وإذا دخلت جميع الأطراف في المبادلة بشكل استباقي وطوعي، وإذا أدت المبادلة إلى تحسين ملموس لشروط الائتمان للبلد المدين، فقد تحظى المبادلة بموافقة هذه الوكالات، بل قد تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني السيادي. ومع ذلك، إذا تمت هيكلة المبادلات بطرق تفرّض خسائر على الدائنين الحاليين أو مخاطر وشروط غير معقولة على البلد المدين، فقد تؤدي إلى تخفيض التصنيفات وتعريض القدرة على تحمّل الديون في المستقبل للخطر.

40 - وستتقوض الفوائد الإيجابية لمبادلات الديون في حالات التخلف عن السداد، حيث أنه في مثل هذه الحالات لن يتحقق التمويل اللازم من أجل التنمية، وستصبح أي محاولات لاحقة لتخفيف عبء الديون وإعادة الهيكلة أكثر تعقيدا. وقد تؤدي مبادلات الديون أيضا إلى إدخال دائنين كبار جدد (من قبيل الجهات الضامنة). كما يمكن للشروط الواردة في اتفاقيات المبادلات أن تُعرّض البلد المدين لمخاطر إضافية يمكن أن يكون لها آثار على تصنيفه الائتماني وتكاليف خدمة الديون في الأجل الطويل.

41 - ولا تشكل مبادلات الديون حلا سريعا. فإبرامها يمكن أن يستغرق عدة سنوات وهي غالبا ما تتطلب الاتفاق على ترتيبات تمويلية ومؤسسية محددة تضع شروطا بشأن كيفية استخدام الموارد ورصدها، مما يزيد من تكاليف المعاملات. كما تُعرّض هذه المهل الزمنية الطويلة نسبيا للبلد المدين لمخاطر إضافية تتعلق بالظروف المالية والاقتصادية المحلية والعالمية المتغيرة.

42 - أما فيما يتعلق بزيادة حجم المبادلات، فإن تقييم الفوائد المالية لمبادلات الديون الصغيرة غالبا ما يفضي إلى الرأي القائل بأن المبادلات الأكبر حجما يمكن أن تحقق مكاسب أكبر بالنسبة للديون

(39) حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات شركة Refinitiv.

السيادية. ومع ذلك، فإن تنفيذ مبادلة ديون كبيرة الحجم قد يلفت انتباه السوق ويثير مخاوف من وجود تبادل في ظل ضائقة أو حالة من المديونية الحرجة.

رابعاً - التوصيات السياساتية

43 - على الرغم من أن مبادلات الديون السيادية ببرامج التنمية تتيح للبلدان النامية فرصة لخلق بعض الحيز المالي وتوجيه الأموال إلى الأولويات الإنمائية، فإنها ليست الأداة الرئيسية لإعادة هيكلة الديون ويجب النظر إليها باعتبارها واحدة من عدة أدوات محتملة لتمويل التنمية. ولا ينبغي النظر في مثل هذه المبادلات إلا عندما لا تتوفر خيارات أكثر ملاءمة وحيثما تتماشى هذه المبادلات مع الأولويات الإنمائية الوطنية وتعززها.

44 - وفي هذا السياق، يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في عدة تدابير لدعم توسيع نطاق مبادلة الديون، بما في ذلك ما يلي:

- مساعدة البلدان في تحديد وتعريف مجموعة من المشاريع والبرامج الإنمائية التي تحتاج إلى تمويل: ينبغي تحديد مجموعة المشاريع والبرامج هذه بالاشتراك مع المجتمعات المحلية المعنية. وعلى الرغم من أن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً وهي مكلفة نسبياً، فإنها خطوة أولى أساسية لضمان توافق عائدات مبادلات الديون أو مصادر التمويل المضمون الأخرى مع الخطة الإنمائية في البلد المدين. ومن المرجح أن تحقق البرامج الجيدة التصميم نتائج إنمائية جيدة. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان النامية لا تملك القدرة أو الخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ هذه العملية بفعالية؛
- تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تفكر في القيام بمبادلات الديون: ينطوي قرار القيام بمبادلات الديون على عملية معقدة وطويلة قد تكون محفوفة بالصعاب. ويمكن أن يكون تقديم المساعدة التقنية (على سبيل المثال من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف) أمراً قيماً. ويمكن تقديم المساعدة في جملة أمور منها تحديد المشاريع وتقييمات التكاليف والفوائد، وتحليلات القدرة على تحمّل الديون، ودعم المفاوضات، والدعوة من أجل الأولويات الوطنية، وإسداء المشورة السياساتية، وإدارة المخاطر، وآليات الرصد والتقييم؛
- تبادل المعلومات بشأن مبادلات الديون على منصة مناسبة: يمكن تنسيق المساعدة التقنية وإدارتها بطريقة فعالة من حيث التكلفة من خلال منصة تُيسّر تبادل المعارف بين البلدان النامية وأصحاب المصلحة، مما يسمح بتبادل أفضل الممارسات والتجارب والدروس المستفادة. ويمكن أن تستضيف المنصة أيضاً قاعدة بيانات شاملة عن طرائق مبادلة الديون، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الشفافية والمساءلة؛
- توفير قدر أكبر من تحسينات شروط الائتمان من قِبَل شركاء التنمية في مبادلات الديون: بالنسبة للبلدان التي تكون فيها مبادلة الديون منطقية من الناحية المالية، يمكن لشركاء التنمية النظر في زيادة توفير التحسينات لشروط الائتمان، مثل التأمين ضد المخاطر السياسية أو الائتمانية أو غيرها من الضمانات. ويمكن أن تخفف هذه التحسينات من المخاطر التي يتعرض لها الدائون، مما قد يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة المشاركة في برامج مبادلة الديون. ويمكن أن تؤدي التحسينات الائتمانية أيضاً إلى تحسين شروط أدوات الدين الجديدة، بما في ذلك أسعار فائدة أقل أو آجال استحقاق أطول؛

• يمكن لزيادة حجم عنصر تخفيف عبء الديون في مبادلات الديون أن توفر للبلدان قدرا أكبر من الحيز المالي لصالح الأولويات الإنمائية، مما يسهل توسيع نطاق التمويل للمبادرات الإنمائية المحددة الأهداف.

45 - وينبغي ألا تكون مبادلات الديون سببا في تشتيت الانتباه عن الحاجة الملحة لمعالجة التحديات المتصلة بالديون التي تقوض تحقيق الخطط الإنمائية في العديد من البلدان. ولم يُحرز تقدم يذكر في هذا الاتجاه منذ التقرير السابق، الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات فورية والقيام بإصلاحات في الهيكل المالي العالمي⁽⁴⁰⁾.

46 - وفيما يتعلق بالإجراءات الفورية، على النحو الوارد في الفقرة 2 أعلاه، فإن نصف البلدان المستفيدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر المؤهلة للاستفادة من الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين معرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من تلك الحالة. والتصدي للتحديات المتصلة بالديون التي تواجهها هذه البلدان أمر ملح، ولتحقيق هذه الغاية، يجب معالجة أوجه القصور في الإطار المشترك، بما في ذلك تحسين وتيرة العملية وتوفير منهجية واضحة لمبدأ تماثل المعاملة.

47 - وينبغي أن يشمل الإطار المشترك المحسّن، أولاً، تجميدا تلقائيا لخدمة الديون أثناء المفاوضات من شأنه أن يخفف القيود المفروضة على السيولة، ويتجنب تراكم المتأخرات، ويحفز اتخاذ قرارات أسرع؛ وثانياً، زيادة القدرة على التنبؤ والجدول الزمنية الموثوقة؛ وثالثاً، توسيع نطاق الأهلية ليشمل جميع البلدان المتوسطة الدخل التي هي على شفا الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من تلك الحالة؛ ورابعاً، توضيح الكيفية التي سيُحدّد بها مبدأ تماثل المعاملة وتحديد الأدوات الملموسة لتحفيز أو إنفاذ مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في الإطار المشترك. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المبادرات الجامعة السابقة، يمكن أن تشمل هذه الأدوات مبادلة الديون بأجال استحقاق أطول وأسعار فائدة أقل، وعمليات إعادة شراء الديون، وتحسينات شروط الائتمان (مثل الضمانات المالية و/أو الارتهان)، والإقناع الأخلاقي، والحوافز الضريبية والتنظيمية، والتدابير التشريعية.

48 - ويتمثل الإجراء الثاني الفوري والضروري في تخفيض الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المعرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من تلك الحالة، وتعليق تلك الرسوم مؤقتاً.

49 - وفيما يتعلق بإصلاحات هيكل الديون العالمي، تتمثل الأولويات في ما يلي:

- إنشاء إطار متعدد الأطراف لتسوية الديون السيادية. فإطار مثل هذا هو الوحيد القادر على معالجة حالة المديونية السيادية الخارجية الحرجة معالجة تامة وتوفير آلية فعالة وكفؤة ومنصفة لإدارة أزمات الديون بطريقة تتماشى مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛
- اتباع نهج جديد لتحليل القدرة على تحمّل الديون يضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صلب اهتمامه ويعتبر مركز ميزان المدفوعات القيد الاقتصادي المهيمن على النمو والتنمية في معظم البلدان النامية؛

(40) انظر A/78/229.

- تعزيز شفافية الديون وتحسين إدارة الديون من أجل تقييم القدرة على تحمّل الديون بشكل مناسب وضمان إعادة هيكلة الديون على نحو فعال. ولا يزال النطاق المحدود لتغطية البيانات الخاصة بديون الحكومات المركزية والديون المضمونة حكومياً يمثل تحدياً. ومن شأن توسيع نطاق التغطية ليشمل جميع ديون الحكومات الوطنية والمحلية، والديون الخارجة عن الميزانيات، وديون المؤسسات المملوكة للدولة، والالتزامات الطارئة، والديون المضمونة، أن يُحسّن الشفافية؛
- توسيع نطاق التمويل الميسر الذي تقدمه المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال تنفيذ توصيات استعراض إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، والرسملة من قبل المساهمين، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة. وتعزيز قدرة هذه المؤسسات على الإقراض أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن يُستكمل بمعيار جديد للأهلية يتجاوز الدخل، مثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

المرفق

الديون الخارجية للاقتصادات النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٢٣ ^(١)	٢٠٢٢	٢٠٢١	متوسط الفترة		
			٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠٠٩	
					جميع الاقتصادات النامية^(ب)
11 442,68	11 061,57	11 294,86	10 515,42	8 271,77	مجموع أرصدة الديون الخارجية(ج)
8 035,70	7 686,46	7 856,40	7 654,13	5 760,67	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%51,4	%51,6	%51,0	%50,3	%49,4	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%48,6	%48,4	%49,0	%49,7	%50,6	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
2 993,76	2 964,10	2 988,93	2 610,48	2 282,89	الديون الخارجية القصيرة الأجل
1 413,90	1 538,92	1 396,27	1 257,55	979,72	مجموع خدمة الديون الخارجية
398,49	365,15	367,34	326,00	256,10	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(د)
27,6	27,4	29,8	33,0	27,5	مجموع الديون الخارجية/النتاج المحلي الإجمالي
99,3	91,9	109,1	133,9	99,0	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(هـ)
12,3	12,9	13,7	16,3	11,7	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
258,4	251,9	264,2	294,1	324,7	الاحتياجات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
4,3	4,2	4,4	4,8	3,7	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
4,6	4,0	4,6	5,4	4,0	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(هـ)
					جميع الاقتصادات النامية، باستثناء الصين^(ب)
8 902,38	8 672,82	8 592,62	8 189,18	6 595,09	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
6 815,13	6 611,09	6 651,05	6 574,20	5 097,33	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%52,6	%52,9	%53,1	%52,6	%50,9	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%47,4	%47,1	%46,9	%47,4	%49,1	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
1 723,83	1 698,91	1 542,71	1 374,25	1 287,64	الديون الخارجية القصيرة الأجل
1 214,67	1 110,87	1 058,97	983,15	803,56	مجموع خدمة الديون الخارجية
341,48	292,29	316,98	292,19	228,73	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(د)
38,0	39,1	43,2	48,3	36,8	مجموع الديون الخارجية/النتاج المحلي الإجمالي
111,3	104,6	126,8	160,6	114,4	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(هـ)
15,3	13,5	15,9	19,7	14,0	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
257,3	244,3	291,6	315,8	296,3	الاحتياجات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
7,6	7,2	8,9	9,9	6,6	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

٢٠٢٣ ^(١)	2022	2021	متوسط الفترة		
			2020	2023-2009	
6,7	5,6	7,3	8,8	6,1	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(أ)
					أفريقيا جنوب الصحراء
861,15	847,16	829,88	789,10	598,99	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)
677,77	659,07	653,93	643,72	474,40	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%73,9	%73,7	%73,3	%72,5	%69,3	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%26,1	%26,3	%26,7	%27,5	%30,7	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
112,69	118,95	106,26	103,90	92,61	الديون الخارجية القصيرة الأجل
101,84	86,43	85,46	73,16	55,80	مجموع خدمة الديون الخارجية
53,99	45,17	44,03	38,53	28,99	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)
43,1	41,2	43,1	46,1	34,0	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
174,8	162,5	186,6	235,0	145,0	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(أ)
20,7	16,6	19,2	21,8	13,5	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
171,2	160,8	193,2	173,1	200,5	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
16,1	12,8	13,9	14,9	9,7	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
11,3	8,9	10,2	11,8	7,3	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(أ)
					أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2 701,52	2 636,77	2 588,54	2 492,09	2 096,97	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)
2 175,61	2 130,44	2 103,66	2 079,04	1 733,57	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%51,9	%52,4	%53,0	%52,6	%50,2	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%48,1	%47,6	%47,0	%47,4	%49,8	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
393,13	372,56	354,98	328,38	308,70	الديون الخارجية القصيرة الأجل
400,70	355,26	382,90	339,81	279,98	مجموع خدمة الديون الخارجية
120,56	98,31	122,38	112,89	98,41	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)
35,1	38,6	43,0	51,8	36,0	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
132,4	130,9	153,5	214,7	160,5	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(أ)
20,1	18,0	24,2	31,6	21,8	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
262,9	266,7	308,0	342,0	296,6	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
6,5	5,7	8,7	9,6	6,4	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
7,8	6,3	9,5	11,6	8,9	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(أ)
					أوروبا ووسط آسيا
793,29	744,27	711,55	694,97	628,37	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)
581,48	549,11	556,25	559,68	491,27	الديون الخارجية الطويلة الأجل

٢٠٢٣ ^(١)	٢٠٢٢	٢٠٢١	متوسط الفترة		
			٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠٠٩	
%42,2	%42,0	%41,1	%39,8	%35,9	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%57,8	%58,0	%58,9	%60,2	%64,1	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
197,47	180,34	139,73	129,89	129,19	الديون الخارجية القصيرة الأجل
130,70	129,68	117,97	129,23	111,93	مجموع خدمة الديون الخارجية
33,69	29,55	29,91	26,33	20,41	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
46,9	52,6	57,3	64,1	50,6	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
145,9	136,3	165,4	221,7	170,2	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(٤)
24,0	23,7	27,4	41,2	30,6	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(٤)
118,6	122,9	137,6	141,2	140,1	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
7,4	8,0	9,4	9,1	5,8	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
6,1	5,2	7,0	8,4	5,4	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(٤)
					شرق آسيا والمحيط الهادئ
4 703,85	4 486,84	4 817,23	4 383,76	3 249,40	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٥)
2 764,61	2 565,82	2 740,37	2 627,76	1 756,02	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%37,9	%36,6	%35,5	%34,0	%36,1	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%62,1	%63,4	%64,5	%66,0	%63,9	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
1 854,40	1 842,85	1 983,89	1 704,54	1 421,14	الديون الخارجية القصيرة الأجل
473,58	709,37	584,12	470,23	350,33	مجموع خدمة الديون الخارجية
99,65	123,73	105,91	83,39	60,89	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
21,7	20,7	22,7	24,6	21,9	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
81,2	73,3	85,2	98,5	75,3	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(٤)
8,2	11,6	10,3	10,6	7,9	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(٤)
235,8	232,8	232,8	262,5	320,8	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
1,9	2,4	2,0	2,0	1,7	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
2,1	2,5	2,3	2,3	1,7	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(٤)
					شرق آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء الصين
2 175,62	2 098,09	2 114,98	2 057,53	1 573,53	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٥)
1 567,01	1 490,46	1 535,02	1 547,83	1 094,21	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%30,6	%31,9	%32,3	%32,4	%35,0	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%69,4	%68,1	%67,7	%67,6	%65,0	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
581,15	577,66	537,67	468,31	425,66	الديون الخارجية القصيرة الأجل
274,35	281,32	246,81	195,82	174,18	مجموع خدمة الديون الخارجية

٢٠٢٣ ^(١)	٢٠٢٢	٢٠٢١	متوسط الفترة		
			٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠٠٩	
42,65	50,87	55,55	49,58	33,51	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
58,2	57,2	61,9	65,8	55,3	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
94,3	87,3	100,8	119,4	91,1	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(٤)
11,9	11,7	11,8	11,4	10,0	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(٤)
184,6	170,2	221,4	238,6	207,4	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
8,3	10,3	12,4	12,3	8,8	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
3,6	4,2	5,3	5,6	3,9	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(٤)
					جنوب آسيا
942,99	919,06	912,68	831,14	672,49	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٥)
732,68	712,08	719,17	680,03	533,82	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%59,1	%58,8	%58,0	%56,9	%56,4	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%40,9	%41,2	%42,0	%43,1	%43,6	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
169,25	166,28	151,76	131,39	116,46	الديون الخارجية القصيرة الأجل
105,53	91,83	73,27	96,83	68,15	مجموع خدمة الديون الخارجية
56,57	37,82	34,02	40,96	26,76	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
20,9	20,9	22,5	23,8	21,8	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
106,1	101,8	117,4	141,7	110,9	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(٤)
11,9	10,2	9,4	16,5	11,2	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(٤)
403,6	376,2	477,2	518,5	417,8	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
6,0	4,9	4,5	7,1	4,6	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
6,4	4,2	4,4	7,0	4,2	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(٤)
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1 439,88	1 427,46	1 434,98	1 324,36	1 025,56	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٥)
1 103,54	1 069,93	1 083,03	1 063,90	771,60	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%70,3	%72,3	%73,3	%73,8	%69,5	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%29,7	%27,7	%26,7	%26,2	%30,5	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
266,82	283,13	252,31	212,38	214,80	الديون الخارجية القصيرة الأجل
201,55	166,36	152,55	148,29	113,53	مجموع خدمة الديون الخارجية
34,03	30,57	31,09	23,90	20,64	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
					مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
38,4	36,9	44,6	48,8	33,7	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
83,8	76,3	109,4	139,6	79,1	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(٤)

٢٠٢٣ ^(١)	٢٠٢٢	٢٠٢١	متوسط الفترة		
			٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠٠٩	
11,8	9,0	11,7	15,7	8,7	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
470,9	416,8	447,8	518,0	550,2	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
8,2	8,0	10,4	9,9	6,9	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
7,4	6,2	9,1	9,7	5,9	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(أ)
أقل البلدان نمواً					
577,56	552,56	544,40	502,27	367,03	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)
482,34	458,93	451,55	436,56	312,54	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%75,4	%74,4	%74,2	%74,3	%75,8	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%24,6	%25,6	%25,8	%25,7	%24,2	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
53,21	52,05	51,05	42,92	34,76	الديون الخارجية القصيرة الأجل
72,33	47,71	44,63	29,40	27,29	مجموع خدمة الديون الخارجية
37,96	24,61	25,97	19,33	17,19	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)					
39,6	39,0	43,2	43,4	34,8	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
201,2	181,3	219,3	247,1	165,5	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(أ)
25,4	15,9	18,2	14,6	12,0	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
234,1	257,3	307,8	366,3	365,6	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
20,0	12,2	14,7	12,2	10,5	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
13,2	8,2	10,6	9,6	7,7	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(أ)
الدول الجزرية الصغيرة النامية^(د)					
73,17	70,08	67,08	59,77	50,82	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)
49,67	48,42	46,63	43,48	36,34	الديون الخارجية الطويلة الأجل
%58,5	%57,9	%59,0	%59,4	%58,0	الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الديون الخارجية الطويلة الأجل
%41,5	%42,1	%41,0	%40,6	%42,0	الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة/الديون الخارجية الطويلة الأجل
18,33	17,41	15,86	13,41	11,76	الديون الخارجية القصيرة الأجل
9,14	5,92	6,63	7,88	6,67	مجموع خدمة الديون الخارجية
3,10	2,33	2,24	2,23	1,99	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)					
77,0	77,7	85,8	85,7	65,9	مجموع الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
161,5	148,9	202,8	274,0	146,2	مجموع الديون الخارجية/الصادرات ^(أ)
9,6	6,6	8,5	11,3	8,7	مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
20,3	12,6	20,2	36,5	19,5	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
133,1	152,4	174,1	182,3	200,7	الاحتياطيات/الديون الخارجية القصيرة الأجل
17,1	14,2	15,3	17,1	15,1	خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

٢٠٢٣ ^(١)	2022	2021	متوسط الفترة		خدمة الديون المتعلقة بالديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الصادرات ^(٥)
			2020	2023-2009	
11,9	8,6	11,4	15,9	9,9	

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.
ملاحظات:

- (أ) أرقام عام 2023 هي تقديرات لأمانة الأونكتاد.
- (ب) تُعرّف الاقتصادات النامية وفقاً لتصنيفات البلدان الواردة في إحصاءات الأونكتاد.
- (ج) يشمل مجموع أرصدة الديون الخارجية الطويلة الأجل، والديون الخارجية القصيرة الأجل، واستعمال الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي.
- (د) عُدلت سلاسل البيانات المستخدمة لحساب النسب وفقاً لتوافر البيانات.
- (هـ) تشمل الصادرات صادرات السلع والخدمات.
- (و) التصنيف التحليلي للدول الجزرية الصغيرة النامية وفقاً لإحصاءات الأونكتاد (2023).